

كحل: مجلّة لأبحاث الجسد والجندر  
مجلّد ٣، عدد ١ (صيف ٢٠١٧)

## (نزع) تقاطعية التقاطعية في زمن اللجوء السوري الكويري كحالة في لبنان

بقلم صبيحة علوش

### الملخص:

يأتي هذا المقال إستجابةً لدعوة جاسبير بوار إلى إستكمال التحليل التقاطعي بالتوليف عند التطرّق إلى موضوع سياسات الهوية. يحتاج المقال بأنّ إصرار منظمات اللجوء على عدم مراعاة التفاعلات القائمة بين الدولة المضيفة (لبنان في هذه الحالة) من جهة، وواقع حال اللاجئين/ات (السوريين/ات) من مثليي/ات وثنائيي/ات الميول ومتغيّري/ات الجنس والجندر من جهة ثانية، إنّما يؤديّ إلى بلورة سردية موحّدة تدفع بهؤلاء اللاجئين/ات نحو جسدية أكثر ظهوراً قد تنطوي على إحتمال أعلى للموت. يتلخّص التفاعل بين اللاجئين/ات والدولة المضيفة بالخطاب النخبوي المرتكز على فكرة "الإحتلال السوري الجديد" الذي يؤديّ إلى إعادة تأجيج "الرجولة اللبنانية الأصيلة". فكما تتمّ شيطنة السوري "مغتصباً" في الدوائر الغيرية، يتم خصيه "سالباً" في الدوائر المثلية. يكتسب هذا الخطاب صفته المهيمنة في مواقع تقاطع الطائفية بالولاء السياسي والطبقية. على المستوى التطبيقي، يعتمد هذا المقال في تحليله على سرديات تمّ جمعها خلال أداء أعمال ميدانية من أجل إظهار محدودية التحليل الذي يعتبر سياسات الهوية من المسلمات، كما هو حال منظمات اللجوء في خطابها المتشبع بالتحليل الغربي "الثابت" لما يجب أن تكون عليه "أشكال" و"سلوكيات" مثليي/ات وثنائيي/ات الميول ومتغيّري/ات الجنس والجندر.

### شكر واعتراف:

أتوجّه بالشكر للزملاء والزميلات في جامعة سواس في لندن، د. كارولان أوسيل و د. راهول راو ولويس تورنر للنصح والإرشاد في المراحل التكوينية لهذا المقال. كما أتوجّه بالشكر للمراجعين/ات إقتراحاتهم/ن القيمة من أجل تحسين المقال، وفريق كحل للترجمة على عملهنّ على النسخة العربية.

في شهر تمّوز/يوليو من العام ٢٠١٢، ارتفعت الأصوات المنددة ببرنامج "أنت حر" التلفزيوني، ومقدّمه جو معلوف، لإذلاله وتشهيره العلني بمجموعة من الرجال كانوا يشاهدون أفلاماً إباحية ويمارسون الجنس مع رجال آخرين في سينما بلازا المشهورة. "أنت حر" برنامج أقلّ ما يُقال فيه أنّه شعبي وفضائحي يُبث على قناة الأم تي في اللبنانية. لم يكتفِ البرنامج بإظهار وجوه الرجال وتسميتهم، بل عمد المصوّر على "إغراء" البعض لممارسة علاقة جنسية معه في المرحاض (Mandour 2013:7). وقد أدّت هذه الحلقة إلى اعتقال ٣٦ رجلاً وتمّ إخضاع البعض لفحوصات "شرجية" (المرجع نفسه). الفحص الشرجي نوع من المعاينة الطبية يُزعم أنّها تُظهر ما إذا كان الرجل يمارس اللواط، وهي فحوصات تعتمد على قوة الأمن الداخلي في لبنان عند الإشتباه بالممارسة الجنسية بين الرجال بالرغم من أنّها غير منصوص عليها في القانون اللبناني.

بعد ساعات قليلة من بث الحلقة، صخبت وسائل التواصل الاجتماعي بالتعليقات الغاضبة. في اليوم التالي، وجّهت إحدى القنوات التلفزيونية الرئيسية في لبنان، الألب بي سي، نقداً شديداً للهجة إلى الدولة اللبنانية، متّهمةً إيّاها بـ"إغتصاب" الموقوفين (المرجع نفسه). حتّى إنّ وزير الداخلية آنذاك، مروان شربل، عبّر عن عدم رضاه عن الحلقة، وبدر عنه ما يمكن وصفه بالقلق الصادق إزاء نشرها. كما أنّ المعالجة الإعلامية لموضوع المثلية، في الإعلام المكتوب أو المرئي-المسموع، شهدت نقلة نوعية من خطاب التأييب إلى آخر أكثر تعاطفاً. شأنه شأن العديد من المراقبين/ات، بدأت بالتساؤل ما إذا كنّا نشهد عملية تغيير اجتماعي جوهري.

قبل إنقضاء سنة على حادثة سينما بلازا، تجددت حالة الذعر الاجتماعي لكن في منطقة الدكوانة هذه المرة حيث يقع ملهى غوست. غوست ملهى ليلي مشهور بالحفلات "المثلية" التي يستضيفها. داهمت قوى الأمن الداخلي غوست تحت إشراف رئيس بلدية الدكوانة، أنطوان شختورة.<sup>١</sup> تمّ تصوير المداهمة ورفع الفيديو على وسائل الإعلام الاجتماعي. قامت الشرطة بإعتقال ثلاثة رجال وإمرأة متغيرة جنسياً. في شهادته، وصف أحد الموقوفين، وهو سوري الجنسية، التجربة بالعنف والمذلّة، تعرّض فيها لتحرّشات لفظية وعنف جسدي وتعريّة ومحاكاة لأفعال جنسية (Raynbow Lebanon, 2013). بالإضافة إلى ذلك، ووفقاً للشهادة نفسها، "لم يكفّ عناصر الأمن عن توجيه الإهانات.. سألونا [أي عناصر الأمن] لو كنّا نجرّأنا على هذه التصرفات لو كنّا لا نزال نقيم في سوريا.. ثمّ علّقوا مشتكين ممّا 'يأتينا من سوريا'.." (نفس المرجع).

غطّى جو معلوف حادثة الدكوانة في برنامجه منتقداً أداء شختورة وقوى الأمن في ما يمكن تسميته تكفيراً عن ذنوبه. تمّ طرده بسرعة من قناة إم تي في. إلا أنّ "مونولوجات معلوف المتحيزة والأحادية الجانب" – على حد قول جهاد المر، مدير قناة إم تي في، على حسابه الخاص على تويتر – لم تكن الدافع الفعلي لقرار وقف البرنامج (Mandour, 2013). في قضية الدكوانة، تركّز نقد النشطاء، وقناة الألب بي سي LBC في نشرتها الإخبارية، بالدرجة الأولى على رئيس بلدية الدكوانة. يُعتبر شختورة من الزعامات المحلية والإقليمية في لبنان، "إياك والعبث مع الزعيم." تجدر هنا الإشارة أنّ تعبير "الزعامة" هنا واسع ويدلّ على كافة علاقات الزبائنية التاريخية

<sup>١</sup> سحر مندور (٢٠١٣) أوّل من قارن حادثة السينما بلازا بحادثة غوست في تحليلها الممتاز للتفاعل بين كل من وسائل الإعلام اللبنانية والنظام السياسي الطائفي والمجتمع المدني. اعتمدت على انتقائها للأحداث لتحديد إطار المقال، على سبيل المثال، التفاعل بين الدولة اللبنانية وخطاب الحياة الجنسية في لبنان.

حيث التمثيل السياسي، أو بالأحرى الولاء السياسي، مرتبط بالإنتماء الطائفي والطبقي. من جهة أخرى، لعل الوصف الأنسب لدور شختورة يكون بأنه موالي، والمقصود هنا ولاؤه لمالك إم تي في MTV، ميشال المر.

حادثاً غوست وسينما بلازا شكل من أشكال إبيستيم (أو النظام المعرفي) الجنسانية العنيف، أو الجنسانية أداة للسيطرة في لبنان المعاصر. تبين الحادثتان كيف أنّ مثال "لبنان الإستثناء" المحبب مشروط بما يمكن وصفه بمؤشّر تفاعل حربي النمط بين "النظام الإجتماعي" من جهة، والطبقة السياسية من جهة أخرى. بمعنى آخر، يوظّف الزعيم المحلي الذعر الأخلاقي لتعزيز أجندته.

بالنسبة لحادثة الدكوانة، قد تبدو أفعال رئيس البلدية، أنطوان شختورة، للوهلة الأولى نابعة من رهاب المثلية. غير أنّ الواقع أشدّ تعقيداً من ذلك، والتحليل المحدود هذا لا يأخذ بعين الاعتبار الإرتباطات المتجدرة للجنسانية بالذكورة والسلطة في لبنان. حادثة الدكوانة، كما كان الحال في حادثة الكوين بوت في القاهرة في أيار/مايو ٢٠٠١ قبلها، لم تأت نتيجة لإعتبارات شختورة الهوموفوبية بقدر ما كانت فرصة تتيح له "تأدية خطاب أمن وطني تتم من خلاله إعادة إنتاج السيادة الوطنية وإستمرارية النظام السياسي" (Pratt 2007: 129). التهجّم على الموقوفين على أساس جنسيتهم (ما "يأتينا من سوريا") فرصة يستغلها شختورة للإستمرار بمعاملة اللاجئين/ات السوريين/ات بشكل سيء في منطقة الدكوانة، من خلال إستمرار فرض حظر التجول عليهم/نّ مثلاً. كما أنّها تشديد على "قباحة" الفئة المستهدفة. تقول أحمد (٢٠٠٠:٥٣) في هذا الإطار، أنّ "المبالغة بتمثيل الأجساد الغربية كـ"قباحة" يوقعها من الأساس كأجساد لم تكتسب بعد صفة الفردية، خارجة عن المكان بسبب رفضها لقبول إحتواءه لها".

إنّ عنف الشرطة المحقق في إطار حادثة غوست، والذي أتى إثر إعتقال ٣٦ رجلاً للإستبانه بممارستهم الجنس مع أفراد من نفس الجنس، يُعيد إلى الذاكرة كتابات بول عمار (٢٠١١). يحصر التحليل السطحي لتصرفات قوى الأمن الداخلي بخطاب الرجولة "المأزومة" في الشرق الأوسط، بما يتضمّنه هذا الخطاب من تسليم بوجود العنف والتطرّف الديني والإفتراس الجنسي، بدلاً من الإعتراف بدور "المنطق الأمني" الذي تتبناه الدولة، وكما يقول عمار (٢٠١٣) في هذا الصدد، ممّا يجعل من بعض الرجال أغراضاً منتجة للخوف لا بدّ من السيطرة عليها، وفي نهاية المطاف، إرغامها على الإندماج في أجهزته. بمعنى آخر، يدعونا عمّار للإبتعاد عن نظرة جيوسياسية محدودة تتناول تيمة الجنسانية دون إيلاء الإهتمام اللازم لدور الدولة في بناء الذكورة (والأنوثة).

يعتمد هذا المقال خطّين رئيسيين. يتعلّق الأوّل بدور الدولة اللبنانية في بناء ذكورة قومية تنتج اللاجئين/ات السوريين/ات "أخراً". أما الثاني فيتطرّق لتأثير هذا البناء على واقع اللاجئين/ات السوريين/ات من مثلي/ات وثنائي/ات الميول ومتغيّري/ات الجنس والجندر. تجدر هنا الإشارة إلى أنّ تحليل المقال يعتمد على البيانات التي تمّ إستخلاصها من أعمال ميدانية،<sup>٢</sup> بالإضافة دراسات الجندر والجنسانية ودراسات اللجوء والعلاقات

<sup>٢</sup> قمت بجمع البيانات الموردة في هذا المقال بالتزامن مع العمل الميداني المرافق لأطروحة الدكتوراه التي كتبتها، وقد كان ذلك بين كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ وأيلول/سبتمبر ٢٠١٤. عندما قرّرت كتابة مقال يضمّ النتائج التي توصلت إليها، إستكملت البيانات الموجودة بعدد من المقابلات أجريتها في العام ٢٠١٥، إمّا وجهاً لوجه (أثناء زيارة عائلية إلى لبنان) أو عبر سكايب. وقد شملت المقابلات ستة لاجئين/ات

الدولية النقدية، وذلك بهدف المحاججة بأن إصرار منظمات اللجوء على عدم مراعاة التفاعلات القائمة بين الدولة المضيفة (لبنان في هذه الحالة) من جهة، وواقع حال اللاجئين/ات (السوريين/ات) من مثلي/ات وثنائي/ات الميول ومتغيّري/ات الجنس والجندر من جهة ثانية، إنّما يؤدي إلى بلورة سردية موحّدة تدفع بهؤلاء اللاجئين/ات نحو جسدية أكثر ظهوراً قد تنطوي على احتمال أعلى للموت.

سوف أتطرّق أولاً إلى مفهوم اللجوء بهدف نقد الصورة السائدة وغير النقدية المبنية عن هذه الفئة. ثمّ أحدّد سياق هذا المقال من خلال تنظير رد الفعل السلبي الحالي ضدّ اللاجئين/ات السوريين/ات في لبنان على أساس كونهم أداةً "للإحتلال السوري الجديد". أحاجج في المقال أنّ هذا الخطاب/رد الفعل يكتسب صفة الهيمنة من خلال تقاطع النخبة الحاكمة في لبنان مع الولاء السياسي والطبقية. كما يستمدّ هذا الخطاب شرعيته (المتخيّلة) من مصادرة هذه النخبة للحماس الوطني المرافق لثورة الأرز عام ٢٠٠٥. سأستخدم التحليل الخطابي ومقابلات أجريتها مع لاجئين/ات سوريين/ات من مثلي/ات وثنائي/ات الميول ومتغيّري/ات الجنس والجندر بهدف إظهار التفاعل الحاصل بين خطاب "الإحتلال السوري الجديد" بالرجولة والأمة: ففي الإطار الغيري يكون "اللاجئ" السوري "مغتصباً"، أما في الإطار المثلي يُخصى ليمسي "سالماً". في المرحلة الثانية، أظهر محدودية التحليل الذي يعتبر سياسات الهوية من المسلمات، كما هو حال المنظمات المعنية بشؤون اللجوء في خطابها المتشبع بالتحليل الغربي "الثابت" لما يجب أن تكون عليه "أشكال" و"سلوكيات" مثلي/ات وثنائي/ات الميول ومتغيّري/ات الجنس والجندر. في نهاية المطاف، أحاول الإستجابة لدعوة جاسبير بوار إلى إستكمال التحليل التقاطعي بالتوليف عند التطرّق إلى موضوع سياسات الهوية.

### ملاحظات حول اللجوء كحالة

صحيح أنّ تناول اللجوء السوري في لبنان، كما سائر الدول، في المؤلفات لا يزال في مراحلها التكوينية، إلا أنّ تناول اللجوء الفلسطيني في لبنان أكثر تطوراً. تجدر هنا الإشارة إلى أنّ أغلبية اللاجئين/ات السوريين/ات في لبنان ينطبق على ظروف معيشتهم وصف "خارج المخيمات"، فالإقتصاد اللبناني "يتطلب" وجود العديد من العمال/العاملات السوريين/ات "خارج المخيمات" ومن ذوي/ات "الأجور المنخفضة" (Turner, 2015). بالتالي، لا بدّ لنا من توسيع تعريفنا لماهية "المخيم" من "فضاء للعمل الإنساني" إلى أداة تستخدمها الدولة لفصل بعض اللاجئين/ات مساحياً بحسب الغرض الإقتصادي المرجو منهم/ن. نرى نمطاً مشابهاً من الإستغلال في السياق الفلسطيني، كما سيبيّن لنا لاحقاً.

عند بداية قدوم اللاجئين/ات إلى لبنان في عام ٢٠١٢، كان حال اللاجئين/ات الفلسطينيين/ات يكاد يكون نفسه منذ قدومهم/ن في العام ١٩٤٨. بالنسبة للفلسطينيين/ات المسيحيين/ات، كان من الممكن الحصول على الجنسية اللبنانية بشكلٍ أسهل نسبياً، خصوصاً أيام حكم الرئيس كميل شمعون في الخمسينات (Knudsen 2009).

سوريين/ات من مثلي/ات وثنائي/ات الميول ومتحولي/ات الجنس والجندر (أربعة تقدّموا/ن بطلب لجوء)، ١٤ رجل لبناني يعرّفون عن أنفسهم بمثلي الميول، وخمسة نشطاء/ناشطات جنديون/ات في مختلف المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية.

حالياً، ووفقاً لبنتيت (٢٠٠٥: ١٧٤)، بات موضوع توطين اللاجئين/ات يواجه بالرفض من قبل كافة الجهات الطائفية في البلاد، ومن هنا شعار "لبنان للبنانيين". وكما يضيف كنودسن (٢٠٠٩: ٦٨) يغدو طرح التعامل مع مسألة إعادة التوطين ممارسةً "غير مجدية" في ظلّ "معارضة النخب والزعامات [ومعظمها ممثلة في البرلمان] بدعم من الرأي العام." حتّى المحاولات القليلة لإعادة طرح المسألة أتت ضعيفة نظراً لضعف إمكانيات السلطة التنفيذية في هذا الصدد نظراً لأحكام قوانين العمل المرعية الإجراء.

في لبنان ما يقارب ٤٥١ ألف فلسطيني/ة مسجل/ة في الأونروا (وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي/ات فلسطين في الشرق الأدنى). غالباً ما تتم الإشارة إلى هشاشة التركيبة الديموغرافية في لبنان – حيث أنّ أعداد المسيحيين/ات والمسلمين/ات تعتبر شبه متساوية – على أنّها السبب الرئيسي لإستبعاد اللاجئين/ات الفلسطينيين/ات من المجتمع من جهة، ورفض الدولة اللبنانية منحهم/ن الجنسية اللبنانية، من جهة ثانية (Knudsen 2009). يفصح هذا الحرمان المعنى الزمني المنسوب خطأً لحال اللاجئين/ات.

عندما نقوم بإضفاء معنىً زمنياً لحيوات اللاجئين/ات نخترل واقعهم/ن المعيشوس بسردية "العودة"، هذا على اعتبار أنّ هذه العودة ممكنة أصلاً. بنفس الطريقة، فإنّ الفهم الزمني ينكر التفاوت القائم بين المعنى القانوني والمعنى الاجتماعي للاجئين/ات، كما يتبيّن لنا في التحليل السياسي السائد. لا يزال الفلسطينيون/ات المقيمون/ات في لبنان يعاملون معاملة "مواطنين/ات درجة ثانية"، بالرغم من إقامتهم/ن في البلد لعقود طويلة.<sup>٤</sup> نسمع اللبنانيين/ات عادةً يقولون أنّ "الفلسطينيين/ات مرفهين/ات في هذا البلد"، على اعتبار أنّ جلّ ما يتوجّب عليهم/ن القيام به هو التسجيل لدى الأونروا للحصول على إعانات شهرية. غالباً ما تتم مقارنة ذلك بالأزمات المتعددة التي يعاني منها اللبنانيين/ات في حياتهم/ن اليومية: من ضعف البنى التحتية (بما في ذلك الطرقات والمياه والكهرباء والاتصالات) إلى ضبابية البنى البيروقراطية فحتمية الهجرة عاجلاً أم آجلاً نظراً لندرة "فرص العمل الجيدة" خصوصاً بالمقارنة مع الأعداد المرتفعة لخريجي/ات الجامعات من الفئة الشبائية في لبنان.

إنّ هذه النظرة الجوهرانية لمن يستأهل صفة اللجوء وتكوين فئة اللجوء مُقيّدة ومُعيقّة. بالإضافة إلى إختزال ذاتية اللاجئ/ة عبر حصر واقعهم/ن المعيشوس بتعبير قانوني وحسب، تعجز هذه النظرة عن التعبير عن تعقيدات الديناميات القائمة بين اللاجئين/ات والمجتمع العام. تشير بنتيت (٢٠٠٥) مثلاً إلى أنّ الفلسطينيين/ات المقيمين/ات في لبنان تجنّبوا الإشارة إلى أنفسهم بصفة "لاجئ/ة" لأطول مدّة ممكنة، على اعتبار أنّهم/ن حركة مقاومة بالدرجة الأولى. لم يتبدّل الوضع لحين مأسسة وجودهم/ن في لبنان، مع ظهور الأونروا والخدمات التي تشترط التسجيل بهذه الصفة للوصول إليها. وكما تقول بنتيت (٢٠٠٥: ٢١٠)، فإنّ المعنى القانوني للجوء الفلسطيني في لبنان متغيّر بالرغم من كونه "فئة من ذوي الإعراف الدولي"، غير أنّ الترجمة المحلية له "تتبدّل مع تبدّل قوة حركات المقاومة" في فلسطين. يتوافق تحليل بنتيت مع ما خلصت إليه برناديت لودفيغ (٢٠١٣) التي عملت ضمن برنامج الولايات المتحدة لإعادة التوطين. تكشف لودفيغ (٢٠١٣) عدم الإتساق بين

<sup>٣</sup> التأنيث مضاف.

<sup>٤</sup> لقرارات أحدث تتناول موضوع عدم المساواة التي يواجهها/تواجهها الفلسطينيون/ات في لبنان، بالإمكان الإطلاع على المراجع التالية:

Halabi (2004) وRoberts (2011) وCzajka (2012)

المعنى القانوني اللاجئ/ة والمعنى "غير الرسمي" أو الإجتماعي:

يعرّف المهجّرون/ات عن أنفسهم/نّ بصفة اللجوء عندما يضمن هذا التعريف لهم/نّ الحماية القانونية وإعادة التّوطين في الولايات المتحدة الأمريكية والوصول لخدمات حكومية. إلا أنّهم يرفضونه لو لم يرتبط بالموارد المرجوة واستحال تذكيراً بالماضي، بمعاناته ووصمته.

تظهر كلّ من بّنتيت ولودفيغ كيف تتخطى فئة اللاجئ/ات حدود التعبير القانوني، وفيما بعد، سوف نرى كيف يتم بناء هوية اللاجئ/ات السوريين/ات من مثلي/ات وثنائي/ات والميول ومتغيّري/ات الجنس والجنس بالتوازي في مخيّلة كلّ من المجتمع المضيف وسلطات اللجوء. وذلك بالرغم من الخطر الناجم عن تعريفات هؤلاء المسبقة لما يفترض أن تكون عليه حياة مثلي/ات وثنائي/ات والميول ومتغيّري/ات الجنس والجنس وكيفية تمثّلها. في ما يلي نسلط الضوء أيضاً على كيفية دمج اللاجئ/ة السوري/ة في شعار "لبنان للبنانيين"، بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه النخب السياسية في بناء صورة اللاجئ/ة السوري/ة وتطوير خطاب "الإحتلال السوري الجديد"، وهي عملية من الممكن تقفي آثار نشأتها إلى ثورة الأرز عام ٢٠٠٥.

### اللجوء السوري كحالة من "الإحتلال الجديد"

مع توقيع إتفاق الطائف<sup>٥</sup> بين الأطراف السياسية اللبنانية في العام ١٩٨٩، وإعلان إنتهاء الحرب الأهلية اللبنانية، وقع لبنان فعلياً تحت سيطرة النظام السوري. هل بالإمكان القول أنّ إتفاق الطائف أنهى فعلياً القتال بين الأطراف السياسية-الطائفية المختلفة؟ أم أنّه إكتفى بنقل المعركة من ساحة القتال السياسي-الطائفي إلى حيّز النيوليبرالية المنفلتة؟ يخرج نقاش هذه التساؤلات عن نطاق تغطية هذا المقال، إلا أنّه أساسي لفهم الجذور السياسية-الإقتصادية للخطاب المعادي للاجئ/ات السوريين/ات في لبنان.

في أعقاب إغتيال رفيق الحريري في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥، نزل اللبنانيون/ات إلى الشوارع (باستثناء مؤيدي/ات حزب الله ومعظمهم/ن من الشيعة)، للمطالبة بخروج الجيش السوري الفوري من لبنان في ما يمكن إعتبره مشهداً إستثنائياً للوحدة الجمالية الحافز. من المنظور الجندي، بالإمكان إعتبار ثورة الأرز إسترداداً للذكورة اللبنانية وإعادة تفعيل لها، وذلك بعد مرحلة طويلة من الخنوع أمام الإحتلال السوري أو، توخياً للدقة، إنحصار القدرة على التعبير عنها بإذن من الوجود السوري المهيمن.<sup>٦</sup> وتظهر تجليات هذا الإسترداد للرجولة

<sup>٥</sup> يطلق على الإتفاق إسم "الطائف" نسبة لمدينة الطائف السعودية حيث تمّ توقيعها في العام ١٩٨٩ من قبل عدد من البرلمانيين اللبنانيين. وثيقة التفاهم الوطني التي تمّ توقيعها أنهت الحرب الأهلية الدائرة في لبنان، كما أعلنت عودة المهجرين شرطاً أساسياً للمصالحة الدائمة والسلام المستدام (Assaf and El-Fil, 2000). إلا أنّ إتفاق الطائف سمح أيضاً بانخراط زعماء الحرب في البرلمان اللبناني، كما أنّ نظام التعيينات المتوازن طائفيّاً التابع له سمح بدرجة عالية من الفساد، ناهيك عن الجمود الطائفي العام في البلاد (Makdisi and El-Khalil, 2013).

<sup>٦</sup> التركيز في هذا المقال هو على الذكورة اللبنانية، إلا أنّ ثورة الأرز بلورت أيضاً نمط مهيمن للأنوثة في نظر الجماهير العربية (وربما العالمية)، حيث شاع الحديث عن "أناقة" المرأة اللبنانية في بناء للأنوثة يؤكد مجدداً على تميّز لبنان عن محيطه المباشر. بالإضافة إلى ذلك، عكست ثورة الأرز "هوية وطنية لبنانية" جامعة على مستوى لم يسبق له مثيل في تاريخ لبنان الحديث. وفي الوقت نفسه، شهدت ثورة الأرز

على كافة مستويات تراتبية السلطة في لبنان، من "الزعيم" اللبناني، وهو القائد السياسي-الطائفي، وما يختبره من إعتدادٍ بلبنانية خطابه التامة للمرة الأولى، وصولاً إلى اللبناني العادي وما يختبره من عدم الخوف من التعبير عن معاداته للسوريين/ات، بالنسبة لهؤلاء اللبنانيين، يبقى ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٥ من أكثر أيام حياتهم مدعاةً للفخر. بالتالي، فإنّ أقلّ ما يُقال عن التحليل الذي يتجاهل إختلاط الرجولة بالمواطنة بالتاريخ اللبناني-السوري أنّه خاطئ.

لا يمكننا التطرّق لموضوع موجة تدفق اللاجئين/ات السوريين/ات إلى لبنان من دون العودة إلى ثورة الأرز بالإضافة إلى الجمود المزمّن اللاحق بقضية "توطين الفلسطينيين" وتسخير النخبة السياسية لأجساد الأجانب أداةً لممارسة السياسة الوطنية. في ما يلي، سوف أحاجج بأن إعادة إحياء خطاب "الرجل اللبناني الأصيل" يتمّ عبر التعليم المنهجي على السوريين بصفتهم "مغتصبين" في السياق الغيري و"سوالب" في السياق المثلي.

### الرجال كمثلي الأمة

تزرخ الأدبيات بتحليل العبء الواقع على المرأة كمثلات للأمم في الشرق الأوسط، وهذا ما لا شكّ فيه، إلا أنّ عبء التمثيل الواقع على الرجال في تزايد مستمر، وذلك منذ بداية قدوم اللاجئين/ات السوريين/ات إلى لبنان في العام ٢٠١٠. أي أنّ الخطاب المنادي بالعودة إلى "الرجولة اللبنانية الأصيلة" يتبلور أكثر فأكثر. ومن غير المفاجئ أن نرى هذا التطوّر في السياقات الغيرية واللاغيرية على حد سواء.

الجنسانية، كأداة رقابية، تظهر جلية المعالم في بناء خطاب اللاجئ السوري "الشريّر"، وهذا ما بات واضحاً في ظاهرة إتهام هذه الفئة بالإغتصاب بشكلٍ مغرض وعاٍ عن الصحة (Gagné and Qubaia, 2014). يتمّ توظيف الجنسية في هذا الإطار للتمييز بين الأصيل (اللبناني) والأجنبي (السوري). ممّا يعيدنا بالذاكرة إلى "نموذج الرقابة/الرعاية" لسعاد جوزيف (٢٠٠٥) حيث النساء ممثلات الأمة وأمّهات أبنائها والحاصلات على رعاية رجالها. أمّا الإغتصاب فهو فشل الرجل، أن يفشل اللبناني في حماية اللبنانية من "اللاجئ السوري بحضوره الطاعي". بالإضافة إلى ما يمثّله هذا من محورة الإتهام على جنسية الفاعل بدلاً عن فداحة الفعل، تتمّ محورة الإغتصاب حول اللاجئ السوري بصفته مفترساً جنسياً وخطراً جنسياً، كما لو كان الإغتصاب ظاهرة غريبة عن المجتمع اللبناني.

تبيّن هذه الموجات من الذعر الأخلاقي البعد المتخيّل للجنسانية كما الأمة، فالمرأة اللبنانية يتمّ "تخيّلها" مترقعةً إجتماعياً وخارجةً عن متناول يد اللاجئ السوري المعوز. الشيطنة المنهجية للذكر السوري مثال واحد من الأمثلة الكثيرة المتوقّرة لكيفية تحويل بعض الأجساد أكثر قيمةً من البعض الآخر. لو نجح اللاجئ السوري بالحصول على جسد مواطنة لبنانية يُنظر إليه على أنّه تخطّى الحدود المرسّمة له وتجاوز حدود الضيافة التي

بوضوح تقسيماً بين الديموغرافية الشيعية في لبنان في مقابل سواها من الديموغرافيات، ينعكس هذا التقسيم في الإصطفاف الراسخ بين ٨ و١٤ آذار.

ينعم بها في لبنان. والأهم أنّ التشديد على جنسية المعتدي الأجنبية تسليمًا بهزيمة الذكر اللبناني. وعند هزيمة الذكر اللبناني تسود "أخلاقيات الطهارة"، كما عزّفتها سينثيا كوكبرن (١٩٩٩)، أي تشديد على أصالة النساء الثقافية المتجذّرة في الإفتراضات البطريركية للأدوار النسائية؛ وإطلاق "نداءً يصعب على الرجال تجاهله" وفقاً لجوان ناجل (١٩٩٨:٢٥٢).

في سياق اللجوء السوري في لبنان، لَبّي النداء عدد من الزعامات الرئيسية على الساحة اللبنانية، لا سيّما أولئك المعارضين لحزب الله الموالي لنظام الأسد، والذي تشارك فصائله المسلّحة علناً في الصراع السوري الداخلي إلى جانب الجيش السوري. لن نعدّد الزعامات المعنية، بل نكتفي بالإشارة إلى أنّ النظام السياسي الشديد التعقيد في لبنان، بالإضافة إلى تاريخ الوجود السوري في لبنان (أو ما يعرف غربياً بالباكس سيريانا)، يؤدبان إلى درجات مختلفة من معاملة السوريين/ات كآخرين/أخريات، فالزعامات المسيحية أشدّ مجاهرة بعدائيتها للسوريين/ات من تلك السنّية، غير أنّ ذلك لا يبرّئ القيادات السنّية من دورها في بلورة خطاب السوري/ة كآخر/أخرى، لا سيّما لو أخذنا بعين الاعتبار خطاب الفصائل الأخرى الموالية لها.

يقارب الخطاب الباني للسوري/ة كآخر/أخرى فقداناً متسارعاً للذاكرة يهمل ويلغي الإستمرارية في العلاقات العابرة للحدود بين المجتمعات الحدودية في لبنان وسوريا. وقد استثمرت هذه المجتمعات طويلاً في بناء علاقات عائلية عابرة للحدود، من زيجات ومشاريع إقتصادية وغير ذلك. فعلياً، كانت نسبة كبيرة من الفئات الأشدّ فقراً في لبنان تسافر إلى سوريا لأغراض ترفيهية وتجارية وطبية، فالرعاية الطبية مجانية في سوريا في حين أنّها مكلفة جداً لبنان. وهكذا يعتمد الخطاب الباني للوجود السوري في لبنان كهيمنة على تداخل الطبقة في لبنان بنخبها السياسية.

بإمكاننا أيضاً قراءة هذه المناداة بعودة "الرجل اللبناني الأصيل" في سياقات لاغبرية. نعود هنا إلى مثال اللاجئ السوري السالب، والسالب كناية عن الذكر المتلقّي للولوج في علاقته الجنسية مع ذكر آخر. إثر عمل بحثي شامل، يبيّن بروس دان (١٩٩٨) كيفية إقتران هرمية الذكورات في الشرق الأوسط بأدوار جنسية محدّدة، مشيراً إلى أنّ "العلاقات الجنسية، سواء غيرية أو مثلية، مفهومة على أنّها علاقات قوّة ترتبط بأدوار جنسية محدّدة" (١٠:١٩٩٨). لو اتّبعتنا تحليل دان، لا ترتبط الأفعال الجنسية بالرغبة أو الإنجذاب الجسديين بقدر ما ترتبط بإعادة تأكيد ذكورة الفرد، أي أنّ "الموجب" يعيد تأكيد هيمنته في حين أنّ السالب يُفهم على أنّه "أقل رجولة". أمّا جوزف مسعد، فيشير في كتاباته الأخيرة (٢٠٠٢, ٢٠٠٨) إلى أنّ ممارسات الرجال الجنسية مع رجال آخرين لا تتوافق تماماً مع المثلية الهوياتية بمعناها الضيق.

فعلياً، عندما أطلق الرئيس الإيراني السابق تصريحه الشهير أن "لا وجود للمثليين في إيران"، كان المقصود بشكلٍ غير مباشر ما أسماه جوزف مسعد "بالمثلية العالمية" (The Gay International). وفقاً لمسعد (in Éwanjé-Épée and Magliani-Belkacem 2013)، فإنّ أجندة المثلية العالمية ترغم الهويات الجنسية في بلدان الإمبراطورية سابقاً على الإمتثال لثنائية المثلية/الغيرية. ولا يزال النقاش حول طروحات مسعد دائراً. وفقاً لقراءتي لمسعد، أرى أنّ طرحه يهمل ذاتية الأفراد من مثليي/ات وثنائيي/ات الميول ومتغيّري/ات الجنس والجندر في المنطقة ووكالتهم/نّ على أنفسهم/نّ. قد تسترشد هويات مثليي/ات وثنائيي/ات الميول ومتغيّري/ات

الجنس والجندر في الشرق الأوسط بمفاهيم تتمايز عن تلك الموجودة في الغرب، إلا أنّ هذا الفصل التام بين الإثنين تكررٌ لخطاب الشرق في مواجهة الغرب، محقّقاً بالتالي على خطاب الذكورة الشرق-أوسطية المأزومة.

يتبنّى عدد كبير من الرجال اللبنانيين المعرّفين عن أنفسهم كمثليين هذه السردية المثيرة للقلق عن السوري "السالب" كأخر. كما يرى العديد منهم أنّ نظرائهم السوريين شديدي "التأثت"، وذلك على صعيد التصرفات وطريقة الكلام وطريقة الملبس، ممّا يجعلهم عائقاً أمام الوصول إلى "مرحلة متقدّمة" من العمل المطلبي لحقوق مثليي/ات وثنائيي/ات الميول ومتغيّري/ات الجنس والجندر في لبنان، إذ يعتمد جزء من هذا العمل على توعية المجتمع أنّ "مثلي الهوية ليس بالضرورة مثلي التصرف".<sup>7</sup> أحاجج في هذا المقال بأنّ إعادة التأكيد على سردية اللاجئ السوري "السالب" في السياق المثلي تتمّ بالترافق مع هيكلية "الرجل اللبناني المُسترد". يصدر الرجل اللبناني نفسه على أنّه ذكر، نازعاً الذكورة عن العنصر المتأثت (السوري) وعلى العنصر المفرط الذكورة (اللبناني). قد تكون هذه الملاحظات غير مريحة لكن لا بد من الإشارة إليها، وستضح أهمية هذا العمل لاحقاً في المقال.

### محدوديّة منظمات اللجوء

صحيحٌ أنّ الإصرار على حاجة الكويريين/ات للجوء في الغرب هرباً من الإضطهاد نابع عن موقف تعاطف، إلا أنّ الإصرار على أنّ اللجوء هو الحل الأمثل ينمّ عن قصر نظر [...] . يفلقني أن أشهد هذا التسرّع في تصوير كافة البلدان الأخرى على أنّها معادية للكويريين/ات بغياب أي تحليل للسياقات المولدة للعنف... هل نرى حياة الكويريين/ات بالتوازي مع حيوات أخرى لغير الكويريين/ات بما يتعرّضون/يتعرّضن له من عنف جسدي وإقتصادي دون أن يستأهلون اللجوء؟ (Nair, cited in Chavez 2013: 69).

تفصل مؤسسات اللجوء بوضوح بين اللاجئيين/ات بناءً على الميول الجنسية والهوية الجندرية، ممّا يخلق من الأساس إطاراً يحدّ ويعرقل الموضوع، بالإضافة إلى إنشاء آليات إدارية خاصة تعزّز هذا الفصل وتكرّسه. إنّ هذا الفصل مبني على إفتراض مفاده أنّ اللاجئيين/ات من مثليي/ات وثنائيي/ات الميول ومتغيّري/ات الجنس والجندر هربوا من بلادهم لأسباب خاصة بهم وغير مرتبطة بتلك التي دفعت سائر اللاجئيين/ات للفرار. بالتالي، فإنّ هذه المقاربة تسطّح الحرب في سوريا نازعةً عنها طابعها الملح. يتمّ توظيف اللاجئ/ة من مثليي/ات وثنائيي/ات الميول ومتغيّري/ات الجنس والجندر لبناء سردية الغد الأفضل (في الغرب)، مع تجنّب التطرّق للحرب الدائرة، لا بل يتمّ تطبيعها في ظلّ المزيد من التدخلات العسكرية المدعومة من الغرب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. في هذا السياق أستشهد بملاحظات من العمل الميداني. ردّاً على سؤالي لكلّ من عمر وأحمد عمّا إذا كان فرارهما إلى لبنان مرتبطاً بكون لبنان "أكثر تقبلاً للمثليين"، أشار أحمد إلى أنّ "لبنان ليس بالضرورة أكثر تقبلاً للمثليين"، خاصةً وأنّه فرّ إلى لبنان برفقة عائلته التي يخفي عنها حقيقة ميوله الجنسية.

<sup>7</sup> تُرجمت بتصرف.

أما عمر فقد فرّ وحيداً وانضمّ إلى أحمد بعد شهرين. يرى عمر أنّه لاقى الكثير من الدعم من قبل الجمعيات غير الحكومية ويعتبر "لبنان أمن بشكلٍ عام، بشرط عدم التواجد في مناطق معينة."

ولا غرو أنّ تعداد "الأماكن غير الآمنة" يشمل منظمات اللجوء والمنظمات المرحة بمثليي/ات وثنائيي/ات الميول ومتغيّري/ات الجنس والجندر. وقد عبّر العديد من الأفراد الذين التقيتهم عن خشيتهم من إظهار أي ارتباط بالمساحات التي من المفترض أن تكون "مأمونة." لعلّ أوضح ما بيّنه العمل الميداني الذي أجرته كان أنّ سلطات اللجوء، بفهمها الأحادي للحياة المتوقعة من اللاغيرية، تجبر اللاجئين/ات من مثليي/ات وثنائيي/ات الميول ومتغيّري/ات الجنس والجندر بشكلٍ غير مباشر على الظهورية الجسدية، مقوضة بالتالي فرصهم في الحياة. تعيد سلطات اللجوء - بشكلٍ منهجي - إنتاج الخطاب الغربي المتمحور حول "إشهار المثلية" (coming out) ممّا يتناقض مع واقع حياة مثليي/ات وثنائيي/ات الميول ومتغيّري/ات الجنس والجندر في المنطقة. وفقاً لما بيّنه عملي الميداني، فإنّ استراتيجية البقاء الأكثر اعتماداً هي الإبتعاد عن الأضواء "وعدم لفت الإنتباه." تظهر الحاجة لهذه الإستراتيجية بوضوح عند التطرّق لحادثة غوست المذكورة أعلاه، فتهمة "الشدوذ" إلتصقت بالأجساد السورية دون سواها، بالرغم من كثرة غير-السوريين/ات فيه، ومنهم اللبانيين/ات.

من الأماكن "الخطيرة" أيضاً الخلط بين الرغبات المثلية وعدم التدين. فإساءة فهم سلطات اللجوء لدور الدين يسبّب عدم الإرتياح، خصوصاً بالنسبة للأفراد الذين يعتبرون أنفسهم متديّنين من بين أولئك الذين أجريت معهم مقابلات. وفي الوقت عينه، فإنّ الإفتراض أنّ مثليي/ات وثنائيي/ات الميول ومتغيّري/ات الجنس والجندر غير متديّنون إنّما هو إفتراض أنّ التدين منسوب لمن ليس مثلي/ة وثنائي/ة الميول أو متغيّري/ة الجنس والجندر، كأنّ سائر المجتمع لا يضمّ أفراد ملحدين أو غير متديّنين. كما أنّ هذا الإفتراض يقرب مثليي/ات وثنائيي/ات الميول ومتغيّري/ات الجنس والجندر من الغرب "العلماني"، ويشدّد على أنّ هذا الغرب ممنوعٌ على طالب اللجوء المتديّن، أو "الإرهابي حتى ثبوت العكس." من جهة ثانية، سعت مؤلفات عديدة، خصوصاً في أوروبا، لتحليل الخطاب القانوني والثقافي لتفكيك وتحليل أسطورة العلمانية في أوروبا وتبيان كيفية توظيف العلمانية أداةً لتطوير السردية القومية وبناء "الأخر" (Haritaworn 2012, El-Tayyeb, 2011). كما أنّ الخلط بين العلمانية وعدم الإرهاب يبني لتصوّر مفاده أنّ الهويات اللامعيارية غير قادرة على إنتاج العنف، وهذا تصوّر غير دقيق كما تبين قصة طه. بالتالي فإنّ بناء مثليي/ات وثنائيي/ات الميول ومتغيّري/ات الجنس والجندر كهويات غير عنيفة يؤدّي، وإن بشكلٍ غير مباشر، إلى إعادة إنتاج هويات معيارية "للإرهابي المحتمل"، ويساهم في "أمنة" الحياة الجنسية.

تعرّفت على طه في إفتار لمثليي/ات وثنائيي/ات الميول ومتغيّري/ات الجنس والجندر في لبنان نظّمته منظمة غير حكومية في بيروت. قدم طه، وهو علوي، إلى لبنان عام ٢٠٠٨، أي قبل عامين من إنطلاق الإنتفاضات الشعبية في سورية، على أمل أن يكون له "بيتاً" ومساحة تمكّنه من "التصالح مع حياته الجنسية." عاش طه في لبنان مع ثلاثة مثليين لبنانيين من الطائفة السنية طوال هذا الوقت ولم يتسبّب إنتماؤه الطائفي بأي مشاكل حتى صيف ٢٠١٤.

وقد كان صيف ٢٠١٤ دموياً جداً في لبنان، من الإشتباكات الطائفية (وهو توصيف غير دقيق برأيي) في طرابلس<sup>٨</sup> بين الميليشيات العلوية والسنية، إلى عدد من التفجيرات بالسيارات المفخخة في بيروت "إنتقاماً" من حزب الله لمشاركته في الحرب الدائرة في سوريا إلى جانب نظام الأسد. قام زملاء طه في الشقة بطرده لأنهم "ضاقتوا ذراعاً بأفعال حزب الله في سوريا". كما أخبرني طه بأنه فور خروجه من الشقة تعرّض لهجوم من قبل عصابة من الملتّمين "يعرفون بدقة الموعد المقرر لخروجه"، فأخذوا شنطته الوحيدة، والتي وضع فيها كل مقتنياته في لبنان، ومحفظته. عندما تعرّفت على طه كان "لا يملك شيئاً" ويعتمد على علاقاته بأحد اللبنانيين. بالرغم من تجاهل زملائه لإنتمائته الطائفي سنوات طويلة، سرعان ما وجد طه نفسه منبوذاً بسبب هذا الإنتماء نفسه. مع العلم أنّ هؤلاء الزملاء أنفسهم كانوا قبل بداية الحرب (أو الحروب) في سوريا يمازحونه على أساس مشاعره المعادية لبشار الأسد العلوي.

لقصة طه هذه جانبان. من جهة، تقوّض قصة طه إفتراض لاعنفية الهويات اللامعيارية لدى سلطات اللجوء. من جهة أخرى، تظهر هذه القصة أنّ "مواقع الهوموفوبيا"، على حد قول راهول راو (٢٠١٤)، تختلف في أزمنة العسكرة المتزايدة وتتفعل بالتوازي مع الرجولة القومية. تظهر قصة طه، على أرض الواقع، ما أسمته جاسبير بوار "الوطنية المثلية"، كما توضّح عند نهاية المطاف كيف أنّ فهم سياسات الهوية يستلزم التوليف، نظراً لأن سياسات الهوية ليست بالثبات المفترض عنها وأنها ترتبط بالتغيّرات الجيوسياسية والإقتصادية-الإجتماعية الرئيسية.

في كتابها الأسطوري، توليف الإرهاب (*Terrorist Assemblage*)، الصادر عام ٢٠٠٥، تظهر بوار كيف قامت الإدارة الأمريكية ببناء مفهوم رهاب المثلية عقب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر كعنصر أجنبي من خلال مصادرة سرديات الجنسانيات اللامعيارية في الأمة الأمريكية. أنتجت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر مجموعة من البطولات الأمريكية يرتبط بعضها بمجموعات مثلي/ات وثنائي/ات الميول ومتغيّري/ات الجنس والجنس. كما أنّ إدارة أوباما أنهت العمل بموجب سياسة "الإمتناع عن السؤال والإمتناع عن الإشارة" (Don't Ask, Don't Tell) في الجيش الأمريكي، وأقرّت الزواج المثلي في العام ٢٠١٥. إن توظيف حكايات مثلي/ات وثنائي/ات الميول ومتغيّري/ات الجنس والجنس والخدمة الأمة يعيد إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية واحةً للحقوق الجنسية في هذا العالم، كما يمحي تاريخ البلاد الطويل في معاداة مثلي/ات وثنائي/ات الميول ومتغيّري/ات الجنس والجنس. منذ ١١ أيلول/سبتمبر، باتت الممارسات المعادية للمثليين إختصاصاً أجنبياً بشكل عام، والفئات المهاجرة المسلمة والسمرات بشكل خاص.

<sup>٨</sup> تبعد مدينة طرابلس حوالي ٨٠ كم عن العاصمة بيروت، وتُعرف أيضاً باسم "أم الفقير". في العام ٢٠١٤ وحده، شهد حي التّبانة (أكثر الأحياء فقراً وإهمالاً في لبنان) ما لا يقل عن ٢٩ جولة من الإشتباكات المسلّحة بين ميليشيات سنية وأخرى علوية، وبين هذه الميليشيات والجيش اللبناني. وتعود أسباب الإحتقان لدرجة معينة إلى دخول حزب الله الشيعي في الحرب الدائرة في سوريا إلى جانب نظام الأسد. غالباً ما يتم تقديم الإشتباكات على أنّها ردّ على مشاركة حزب الله، أي أنّ الميليشيات السنية ترفع السلاح بوجه الميليشيات العلوية الموالية للأسد. إنّ تصنيف هذه الإشتباكات على أنّها طائفية المرجح غير دقيق نظراً للتعايش التاريخي بين السنة والعلويين في طرابلس. فعائلات المنطقة تدخل في زيجات وشرابات إقتصادية مختلطة طائفيّاً. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ الإشتباكات تتمّ على يد جماعات مسلّحة "مراوغة" (Milligan, 2014). والمقصود بالمراوغة هنا أنّ هذه الميليشيات تقوم بتبديل ولاءها السياسي من زعامة سياسية إلى أخرى. بالتالي، فإنّ الإكتفاء بوصف الصراع على أنّه منبثق من إيديولوجيا طائفية يدلّ على قصر نظر (المرجع نفسه). كما أشارت مارن ميليجان مؤخراً أنّ التركيز على الطابع الطائفي للنزاع الدائر في طرابلس، وتسطيحها على أنّها مسألة طائفية وأمنية ومن تبعات الحرب السورية "يعفي الجهات الدولية من مسؤوليتها في معالجة الأزمة، فأى من الجهود المبذولة لن توتّي ثماراً حتّى حل الأزمة السورية" (٢٠١٤).

ونتيجة لتطبيع هويات مثليي/ات وثنائيي/ات الميول ومتغيّري/ات الجنس والجندر، يشارك معتقّي/ات القومية المثلية في سياسات مبنية على أساس القومية بدلاً من العمل المطلبي التقاطعي. ومن تجليات القومية المثلية ظاهرة ميلو يانوبولوس الشهير، والذي يعبر عن قيم قومية بالتوازي مع قيم عنصرية ومعادية للآخرين والمسلمين. ومن التجليات الأخرى ممارسة إسرائيل للغسيل الوردّي، والمقصود به "إستراتيجية متعمّدة معتمدة من الحكومة والوكالات الإسرائيلية ومجتمعات مثليي/ات وثنائيي/ات الميول ومتغيّري/ات الجنس والجندر الإسرائيلية، وتهدف هذه الإستراتيجية إلى الإستفادة من موقف إسرائيل التقدمي نسبياً في ما خصّ الحقوق المثلية بهدف تشتيت الإنتباه الدولي عن الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي" (Shafie 2015: 84). يمكن التمييز المثلي إسرائيل من إعلان نفسها الضامن الوحيد لحقوق مثليي/ات وثنائيي/ات الميول ومتغيّري/ات الجنس والجندر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وإعادة إنتاج العالم العربي بيئة عنيفة ومعادية للمثليين.

لفهم كيفية نقل القومية المثلية للهوموفوبيا من الداخل إلى الخارج من المفيد النظر إلى الهوموفوبيا على مستويين، واحد عمودي والآخر أفقي. تتمثل الهوموفوبيا العمودية بمجموع "البنى والمؤسسات الاقتصادية-الإجتماعية" التي تتميز بها الدولة، في حين أنّ الهوموفوبيا الأفقية تشير إلى "تغلغل الخطاب المعادي للمثليين/ات في الحياة اليومية والشخصية والنفسية" (Ratele 2014: 120). لا تترادف الهوموفوبيا الأفقية بالعمودية، فالقوانين المعادية للهوموفوبيا لا تنتج بالضرورة مجتمعاً مرحباً بمثليي/ات وثنائيي/ات الميول ومتغيّري/ات الجنس والجندر، في حين أنّ القوانين المعادية للمثلية لا تنتج بالضرورة هوموفوبيا.

لو أخذنا العالم العربي مثلاً، وهو سياق ما بعد إستعماري بإمّتياز، تشير الأدبيات المكتوبة عن الموضوع إلى تاريخ يزخر بالجنسانيات المتنوّعة في كافة مجتمعات المنطقة. في حين أنّ الترسيم المصطنع للحدود في الشرق الأوسط وبناء الدول القومية فيه، وفرض المستعمر فيها لنظمه القانونية والحكومية بشكلٍ صريح ومباشر، فقد نتج عنه إستبدال تدريجي للمعارف المحلية بأخرى مستوحاة من الغرب، بما في ذلك الحقوق الجنسية. يشير العمل الميداني الذي أجرته أنّ العديد من مثليي/ات وثنائيي/ات الميول ومتغيّري/ات الجنس والجندر في لبنان طوّروا لأنفسهم حيزاً من الأمان، مؤلف من أصدقاء ومعارف متعاطفين/ات وفي بعض الأحيان أفراد من العائلة. ويدلّ ذلك على محدودية فهم الهوموفوبيا كظاهرة أفقية في لبنان، بالرغم من وجود المادة ٥٣٤<sup>٩</sup> غير أنّ حال الأفراد يختلف مع إختلاف الطبقة الإجتماعية والخلفية الإجتماعية والموقع الجغرافي. كما لا يجب أن يغيب عن بالنا موقف الدولة اللبنانية في تحليل الواقع كما بيّنا سابقاً من مثالي السينما بلازا وملهى غوست.

وهنا يأتي مفهوم "الرأسمالية المثلية" (homocapitalism) لراو، وهو مفهوم منبثق من صلب القومية المثلية (homonationalism). يشير التعبير إلى "الدمج الإنتقائي لبعض الكويريين/ات المطهّرين/ات عرقياً وطبقياً وجندرياً في المنظومة الرأسمالية، دون سواهم/نّ (يُستثنى بشكلٍ خاص المهاجرون/ات واللاجئون/ات والفقراء

<sup>٩</sup> لا تتطرّق المادة ٥٣٤ من القانون الجزائي اللبناني إلى المثلية بالتحديد، بل إلى الممارسة الجنسية المخالفة للطبيعة. بالرغم من ذلك، يتم استخدام هذه المادة عند الإشتباه بممارسة جنسية بين أفراد الجنس الواحد.

وغير البيض/البيضاوات والنساء والأطفال من هذه الفئة). يتمّ ذلك عبر سياسة ليبيير الية تقضي بالإعتراف دون التعويض" (Rao, 2015: 47) (الإضافة مضافة). يساعدنا مفهوم الرأسمالية المثلية على فهم تقاطع الإقتصاد الرأسمالي والطبقية من جهة، وسياسات الهوية من جهة أخرى.

يدفعنا مفهوم الرأسمالية المثلية والقومية المثلية إلى عدم الإكتفاء بالتقاطعية عند دراسة سياسات الهوية، وطرح بعض الأسئلة المهمّة، على سبيل المثال، ما الذي نفهمه عندما تقوم الهيكليات المَهْمِشة لهذه الفئة (أي مثلي/ات وثنائي/ات الميول ومتغيّري/ات الجنس والجندر) بالإستحواذ على سردياتها ومصادرها؟ ما الذي نفهمه عندما يتوقّف النضال من أجل سياسات الهوية عن العمل على تماس مع الهيكليات التي أدت بحكم الواقع إلى التهميش في الأساس؟ بمعنى آخر، كيف يمكننا أن نأخذ تصرفات زملاء طه السابقون في الشقة بعين الإعتبار؟ كي نتمكّن من الإجابة على هذه الأسئلة لا بدّ لنا من توسيع نطاق التحليل التقاطعي وإعتماد مفهوم التوليف، كما جاء في توصيات جاسبر بوار.

تعتمد حياة اللاجئين/ات السوريين/ات المعرفين/ات عن أنفسهم كمثلي/ات وثنائي/ات الميول ومتغيّري/ات الجنس والجندر على الموازنة بين حيوات متعدّدة في كل لحظة، ولا نقصد هنا مفهوم الحياة المزدوجة المؤلفة من حياة مخفية وأخرى معلنة – وهذه النقطة أساساً مثار جدل واسع في الإطار الشرق-أوسطي حيث غالباً ما يتمّ تحليل الجنسانية من منظور ثنائية متخيّلة للعام وخاص<sup>١٠</sup> – بل المقصود هنا هو الموازنة المستمرة بين الإكثار من إظهار الخصائص المصنفة إجتماعياً أو الحد من إظهارها، وذلك على حسب البيئة التي يكونون فيها. فكأنّ الفرد قد طوّر بارومترأ "الحميمية في المساحة العامة" يستخدمه لتقييم "البيئة الخارجية" في ما خصّ جنسانيته.

لا عجب إذاً في أن نرى نسبة كبيرة تقوم بالمبالغة في إظهار هويتها الجنسية في محاولة لإقناع المخاطب/ة بدرجة الإضطهاد الواقع عليها، وبالتالي بحاجتها الماسة للجوء. ذلك بالإضافة إلى تطعيم قصصهم بتفاصيل نمطية ترتبط عادةً بنمط "الكويري السعيد"، من حب السهر ومعاداة الدين والميل لكل ما هو "عربي". تظهر هذه النتائج طبيعة العلاقة القائمة بين سلطات اللجوء بالنشاط الجندري في لبنان، وتبيّن مفهوم جوزف مسعد للمثلية العالمية.

تتعاون العديد من سلطات اللجوء المكلفة بملفات مثلي/ات وثنائي/ات الميول ومتغيّري/ات الجنس والجندر مع نشطاء وناشطات في مجال الجندر. بطبيعة الحال، يتعرّض النشاط الجندري في لبنان<sup>١١</sup> للكثير من النقد، سواء على المستوى المحلي أو الدولي. وقد وضعت لى أبو عدي الأصبغ على الجرح في مقالٍ نشرته في العام ٢٠١٥ وأشارت فيه إلى أنّ النشاط الجندري المحلي في العالم العربي "يتعرّض للملامة الدائمة من

<sup>١٠</sup> لقرءة المزيد من النقد النسوي والكويري لثنائية العام/الخاص في لبنان، الرجاء مراجعة المراجع التالية: (Gagné and Qubaia (2013) وYuval-Davis (1997).

<sup>١١</sup> إنّ إستخدام تعبير "النشاط الجندري" يأتي في المقال بمعناه العريض، لكن تجدر هنا الإشارة إلى التتوّع في هذا المجال، فالبعض ينحصر نشاطهم في الإطار النخبوي والمُقصي لنسوية الدولة، في حين أنّ البعض الآخر يعيد إنتاج الهرميات الإمبريالية من خلال عملهم/نّ مع منظمات دولية. وفي النهاية نجد أقلية تنأى بنفسها عن هذين القطبين وتخرط في العمل التقاطعي، معترفةً بتقاطع الجندر والطبقة والطائفة والجنسية الخ.

جماعته نفسها، "فيعيب عليه البعض إستيراده للسرديات الأجنبية، كما يتعرض للهجوم من قبل أكاديميون/ات مناهضون/ات للإمبريالية من الولايات المتحدة الأمريكية، متهمين إياه بالتواطؤ مع مخططات الإمبريالية الغربية" (Abu-Odeh, 2015) (التشديد مضاف). تتوافق تصريحات أبو عدي بشدة مع نتائج عملي الميداني. يشير عدد من النشطاء والناشطات في مجال الجندر، ومنهم/ن من يعمل مع مؤسسات اللجوء، إلى الموازنة بين ضرورات العمل وضغوطات العلاقات العائلية، مع ما يترتب عن ذلك من تمزق بين ضغط العمل وضغط المقاومة المناهضة للإمبريالية والإلتزامات العائلية. بالإضافة إلى ذلك، تشير الأكثرية إلى إدراكها لمحدودية المقاربة المعتمدة من قبل مؤسسات اللجوء. بالتالي، لا تتوافق هذه الآراء مع نتائج عملي الميداني وحسب، بل تستحضر أيضاً بعض نقاط النقد الذي أشارت إليها ميراندا جوزف في ما يتعلق بمأسسة الحقوق الجنسية:

في ظلّ الرأسمالية المتأخرة يصدر الكثير ممّا يمكن إعتباره "مجتمعات" عن جمعيات لا تبغي الربح والتي لم تأت نشأتها لمواجهة الرأسمالية بل لسدّ الثغرات عبر توفير الخدمات والموارد والترفيه للمجتمعات المحلية. (Joseph, cited in Chavez 2013: 72)

في هذا السياق، تؤكّد تصريحات ماهر، وهو مستشار جندي يبلغ من العمر ٢٨ عاماً في منظمة دولية غير حكومية في بيروت:

أكيد أنّ الوضع ليس مثالي. بالرغم من ذلك، ما عسانا نفعل؟ نقف جانبا ونكتفي بالمشاهدة؟ وما همّني لو كان الأمر برمّته معتمد على التمثيل ما دمت تضمن بذلك راتبك في آخر الشهر؟ لا تعرف الجهات المانحة الواقع على الأرض، فالمنافسة شرسة والكل يريد الوصول للتمويل. إنّنا نعي ما الذي تريده الجهات المانحة وبالتالي نكتب مقترحات المشاريع على أساس ذلك.

تعيد مقاربة "القائمة المرجعية" التي تعتمدها سلطات اللجوء ما قاله جوزيف مسعد عن أجندة المثلية العالمية بأنّها تجبر الجنسانيات في دول الإمبراطورية السابقة على مطابقة ثنائية الغيرية/المثلية. تجدر هنا الإشارة إلى أنّ تحليل مسعد ينطبق على تجربة اللاجئ/ات السوريين/ات مع سلطات اللجوء إلا أنّه لا ينطبق تماماً عند تصوير مسعد المنهجي لكافة مثلي/ات وثنائي/ات الميول ومتغيّري/ات الجنس والجندر المحليين/ات، كما تمّت الإشارة سابقاً.

بغض النظر عن مسعد، فإنّ محاور التوتّر المشار إليها سابقاً تعكس واقع الأفراد الذين قابلتهم في إطار عملي الميداني. من جهة أخرى، فإنّ التشديد على نمط "الكويري السعيد" الذي يتم فرضه على اللاجئ/ات من مثلي/ات وثنائي/ات الميول ومتغيّري/ات الجنس والجندر على إعتقاد الظهورية في حياتهم، مع العلم أنّ هذا الخيار هو الأبعد عمّا هو محبّب. إنّ اعتناق نمط "الكويري السعيد" يرقى إلى مفهوم "التعمّد" كما وصفته سارة أحمد. تستحضر أحمد (٢٠١٠) النقد الذي وجّهه كل من الفكر المناهض للعنصرية والفكر النسوي والفكر الكويري لكل من "أسطورة العبد السعيد" و"ربة المنزل السعيدة" و"السعادة الزوجية" تباغاً، للمحاجة بأنّ الصراع للإستنثار بالسعادة يشكّل أفق الممكن للمطالب السياسية، أي التعمّد.

إنّ تعامل سلطات اللجوء مع سرديات مثليي/ات وثنائيي/ات الميول ومتغيّري/ات الجنس والجندر على أنّها إستثنائية يبدو سخيلاً لو أخذنا بعين الإعتبار تقاطع الهويات الجنسية مع إعتبارات أخرى، لا سيما الطبقيّة منها. فعلياً، لا تتساوى مسميات مثلي/ة أو ثنائي/ة أو متغير/ة مع التهميش بالضرورة، فالعديد من الغيريين/ات على نفس المستوى من التهميش، لا سيما لو اعتمدوا/ن سياسات رافضة للمأسسة. بالتالي، من الممكن للغيري أن يكون كويرياً والغيرية كويرية، كما من الممكن لمثليي/ات وثنائيي/ات الميول ومتغيّري/ات الجنس والجندر ألا يكونوا كويريين/ات. بناءً على ذلك، فاضلُ استخدام تعبير "مثليي/ات وثنائيي/ات الميول ومتغيّري/ات الجنس والجندر" على تعبير "كويري/ة" في هذا المقال حتّى الآن. تعريف الهوية الكويرية هو تحدّي كآفة الأسس البنيوية العنصرية والجندرية والرأسمالية والبيضاء النازمة للحياة المعاصرة، كما التنديد بممارسات القومية المثلية، أو كما صاغتها ناير:

لطالما ركّز التنظيم الكويري على تفكيك منظومات الإمتياز الإقتصادي وإعادة تعريف هيكلية القرباية بأشكال باتت الآن متبناة من قبل الغيريين/ات. في مرحلة ما قرّرنا - بل الأذق أنّ التنظيمات المثلية المتنامية السلطة والتي تتكلم بإسمنا وتعبّر عن الأجندة "الخاصة بنا" قرّرت - أنّ هدفنا هو توسيع الإمتيازات لتشملنا وليس تفكيكها، وأليس النضال من أجل وصول الجميع للحقوق الأساسية؟ (Nair, cited in Chavez 2013: 72)

تصرّفات الزملاء السابقون لطفه في الشقة تؤكّد على شعار "لبنان للبنانيين". لو نظرنا إلى الموقف من منظور كويري نقدي، نكاد لا نجد أي أثر لسياسات التحديّ المذكورة أعلاه، بالرغم من تعريفهم عن أنفسهم كمثليين.

ينتج التوتّر الدائم بين السرديات الجنسية والدولة القومية مواقف معيّنة من الحياة الجنسية. في مثال طه، نجد أنّ إنتماءه الطائفي لم يكن مصدر خلاف مع زملائه السابقين السنّة في الشقة حتّى صيف عام ٢٠١٤، ففي هذا الصدد، وحتّى في حال الهوموفوبيا الأفقية تدخل عوامل أخرى على الخط لتنتج أنظمة أخرى للإدماج والإستبعاد. ممّا لا شكّ فيه أنّ الفهم الشامل لسياسات الهوية يستلزم التحليل بالتوازي مع آليات التأثير العاطفي الأخرى. ومن هنا أهمية توصية بوار بضرورة الجمع بين التحليل التقاطعي والتوليف، ودورها في الإثراء النظري التحليل السياسي كما صناعة السياسات.

### إعادة التفكير في التقاطع ضمن التقاطعية

ترى بوار في التقاطعية صيرورةً، وبالتالي تختلف لدرجة بعيدة عن المعنى "الثابت" الذي عرفته به كيمبرلي كرينشاو عند صياغتها له للمرة الأولى في العام ١٩٨٩. طرحت كرينشاو مفهوم التقاطعية أساساً في سياق الحديث عن العنف الأسري، في محاولة صائبة للإشارة إلى أنّ حصر الحديث في الفئة الجندرية يعجز عن تفسير مصير النساء المعنيات. فالجندر كفئة يتقاطع مع مجموعة واسعة من الفئات، تأتي كلّ منها مع هيكلية خاصة بها، ومنها العرق والطبقة والجنسية والسن والخ. لتوضيح الفكرة، تعمد كرينشاو إلى تشبيه المفهوم "بحركة السير عند تقاطع مروري."

يجري التمييز، كحركة السير عند تقاطع مروري ما، في اتجاه أو آخر. لو حصل حادث سير عند تقاطع ما، قد يكون سببه سيارات تسير في أي من الإتجاهات، أو في كافة الإتجاهات في نفس الوقت. (Crenshaw cited in Puar 2013: 382)

في الوقت عينه، تعي كرنشاو تماماً صعوبة تحديد المسؤولية في حال وقوع حادث مروري، فتضيف قائلة:

إنّ إعادة تركيب تفاصيل الحادث مهمة معقّدة: قد تشير الكدمات والجروح إلى أنّ الصدمة حدثت في الوقت عينه وحسب، محيطة الجهود الرامية لتحديد المسؤولية عن الضرر. يبدو أنّه عادةً في هكذا حالات لا يتحمّل أيّ من الأطراف المعنية المسؤولية، لا يعالج أحد، ويعود الجميع لحياتهم/نّ. (المرجع عينه)

أما بوار، فتهتمّ أكثر بطواعية سياسات الهوية: في أي سياقات تظهر؟ لماذا تظهر في تلك مرحلة؟ أو الآن؟ ما الذي سيحدث بعدها؟ لم تكن طائفة طه إشكالية قبل صيف عام ٢٠١٤؟ تهتمّ بوار إذاً "بمرحلة ما قبل وما بعد الإستقرار على وضع معيّن [الحادث]" (Puar 2013: 388). وتشير إلى السخرية المتسرّبة من التحليل التقاطعي، نظراً لكيفية إعادة إنتاج هذه الأخيرة "للآخر" الذي "يفترض بها تخفيفه"، بمعنى آخر "النساء المونات" (Puar 2013: 274). آراء بوار هذه منطقية ضمن إطار دراسات المرأة في الولايات المتحدة الأمريكية حيث تكتسب التقاطعية طابعاً "محدّد بشدة" (تقاطع) من خلال التركيز المفرط على سياسات الهوية على حساب النقد البنوي للسلطة القائمة. في اتجاه مماثل، ترى لوغونيز (٢٠٠٧) التقاطعية أداةً وصفية بحتة، تعالج الهويات ولا تحررها.

إنطلاقاً من إستعارة التقاطع المروري، تحتاج بوار أنّ "المهمّ في هذه الحالة لا هو تأكيد حدوث جريمة ولا هو تحديد الجاني/ة، بل الظروف العاطفية الموجبة لاكتشاف الحدث-الفضاء" (Puar 2013: 385). تشير بوار إلى أنّ الهويات ليست تقاطعية وحسب، بل تشكّل أيضاً آلية لتعزيز المراقبة والإنضباط على المستوى المجتمعي برمته:

إستبعاد التوليف لصالح الحفاظ على الأطر التقاطعية الهوياتية هو فرصة ضائعة لفهم كيفية إعتقال وإنتاج ومراقبة مجتمعات التحكّم للأجساد، ولا يتمّ ذلك على أساس المواقف الهوياتية وحسب بل أيضاً الميول ذات التأثير العاطفي والإحتمالات الإحصائية. (Puar 2013: 387)

سأمعن هنا في تعقيد حجة بوار بالإننتقال إلى عمل عالم الأنثروبولوجيا الكويرية، مارك غراهام (٢٠١٤). يطرح غراهام مثال نقطة الوصل المروري غرافي هيل المتواجدة على الطريق السريع م٦ في المملكة المتحدة البريطانية. والفكرة هي تصوّر التقاطعية كتوازٍ بين عدد من التقاطعات المرورية، منها ما يسير جنباً إلى جنب، ومنها يسير في إتجاهات متعارضة، ومنها ما يتقاطع، ومنها ما يسير فوق الآخر. في مواقع معينة، يتقاطع البعض في حين أنّ البعض الآخر لا يتقاطع. قد تبدو كافة الإتجاهات طرّقاً، إلا أنها ليست كذلك، فمن بينها

الممرات والطرق السريعة والطرق التي يستلزم استخدامها دفع بدل، الخ.

لو نظرنا إلى التقاطعية من هذا المنحى، وموضعناها بموازاة هيكليات من المثلية القومية والمثلية الرأسمالية، لهالتنا ضخامة شبكة القوى البنوية القائمة والمنتجة للهويات التقاطعية كما المجتمعات الرقابية. وهنا تكمن أهمية تحليل الفضاء الواقع بينهما. إنّ تكريس أو رفع التجريم عن الممارسات المثلية (وسائر القوانين المعادية للمثلية)، وتفعيل نمط "الكويري السعيد"، وإستهداف السوريين في حادثة غوست، وما حدث لطفه بالتحديد، كلّها أمثلة ترغنا على دراسة سياسات الهوية خارج نطاق التقاطع الذي نشأت منه.

المزيد والمزيد من الباحثين/ات يشاركون رأي بوار عن التقاطعية، منهم/نّ سينغ (٢٠١٥) تشاو (٢٠٠٥) وشافيز (٢٠١٣) على سبيل المثال لا الحصر. تلفت شافيز (٢٠١٣: ٥٨) إلى أنّ ممارسة التوليف تشدّد على "الحركة والدفق والعاطفيات" في تعارضٍ صارخ مع جمود التقاطعية. بفضل هذه المرونة، ينجح التوليف في أخذ "إحتمالات الإنتماء الأخرى" بعين الإعتبار بشكلٍ "قد تعجز عنه" أطر سياسات الهوية المستوحاة من التقاطعية (Puar 2005: 211).

### التوظيف التطبيقي للتوليف في سياق منظمات اللجوء

في هذا الجزء الختامي، أحاول مقارنة توصيات بوار النظرية من الجانب التطبيقي مستخدمةً توصيات مبتكرة مقترحة من قبل ناشطو/ات الجندر العاملون/ات مع منظمات اللجوء.

في سياق منظمات اللجوء، يوصي التقرير الصادر عن أبو صعب وناصر الدين وغريتريك (٢٠١٧) بالتخلّي عن مصطلح "الميول الجنسية والهوية الجندرية" لمصلحة ما يسميه "الممارسات الجنسية والأداء الجندري". بالإستناد على بيانات تمّ جمعها من ٢٢ بلداً في الشرق الأوسط، يشير التقرير إلى أنّ الإضطهاد يقع في حال عدم توافق الأداء الجندري أو العلاقة الجنسية مع التوقعات المعيارية. بمعنى آخر، وحتّى في سياق غيري، يتعرّض/تتعرّض الرجال والنساء الذين/اللواتي لا يلتزمون/يلتزم بالتوقعات المهيمنة للأوثوة والرجولة للإضطهاد الشديد، إلّا أنّ هذه الحالات لا تنال صفة الإضطهاد بمعناه الضيق لدى المنظمات اللجوء والتي تلتزم صيغ قانونية دولية محددة في هذا الخصوص. يشير التقرير إلى عدم الإتساق بين الواقع المعيش (الإضطهاد القائم على أساس الأداء الجنسي) وتعريف سلطات اللجوء لأساس الإضطهاد (الهوية الجنسية). يوصي التقرير، عن حق، "بالتركيز على الممارسة الجنسية وليس الهوية الجنسية" في سياق عمل "الإستجابة الإنسانية" (Abu-Assab et al 2017: 14).

من بين الحالات المشار إليها في التقرير، حالات رجال سس (cis - المطابقون هوياتياً للجندر المحدد لهم عند الولادة) مضطهدون على أساس "أدائهم الأنثوي"، أو نساء مضطهدات للممارستنّ الجنس خارج إطار الزواج. كما يسلّط التقرير الضوء على تجدرّ ثنائية الذكر/الأنثى في فهم الذكورة والأوثوة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. بالتالي، فإنّ الأفراد الذين يتوافق واقعه المعيش مع مفهوم أن "الجندر كطيف" يتعرّضون

للوصم، فالمثليات مثلاً، يبين صراعاتهن الشخصية والسياسية على تصنيفهن كنساء، وليس كمثليات.

يحيد التقرير عن التحليل التقاطعي البحث، وفي حين تساعد التقاطعية في هذا الإطار على وصف الصراعات المتعددة للأفراد الذين تمت مقابلتهم، إلى أنه يذهب أبعد من ذلك فيربطها بالمزيد من العاطفيات المجندرة بغية إستخلاص التوصيات، مما يعيدنا بوضوح لأقوال بوار.

في سياق الولايات المتحدة الأمريكية، تعبّر الناشطة الكورية الراديكالية، ياسمين ناير، عن أسفها لما تشهده من إحتفاء "بالسرديات الشخصية" بين مثليي/ات وثنائيي/ات الميول ومتغيري/ات الجنس والجندر من المهاجرين/ات في علاقات مع مواطنين/ات أمريكيين/ات، أو الحائزين/ات على إقامات دائمة في الولايات المتحدة (Nair cited in Chavez 2013: 50-51). السرديات الشخصية تصبح قصص نجاح (أو فشل وفقاً للمنطق الذي تتبّعه ناير) تصوّر تقاطع سياسات الهجرة مع حيوات مثليي/ات وثنائيي/ات الميول ومتغيري/ات الجنس والجندر في الولايات المتحدة الأمريكية، وغالباً ما يستخدمها الناشطون/ات الليبيراليون/ات في مجال حقوق مثليي/ات وثنائيي/ات الميول ومتغيري/ات الجنس والجندر للإحتفاء بقانون لم الشمل في الولايات المتحدة الأمريكية. وفقاً لناير، تتبّع هذه الممارسات نظرة نوستالجية وعاطفية للآخر تبقى جزءاً لا يتجزأ من سياسات التحقير والإنقاذ (Nair cited in Chavez 2013: 60). فالروايات الشخصية، وبالرغم مما تتضمنته من صراعات فردية تقاطعية، تتيح لسلطات اللجوء فرصة إعادة إنتاج الغرب كأنه "أسعد مكان في العالم." كما أنّ هذه السرديات تركّز على القلة القليلة، متجاهلة الأغلبية التي ما زالت "باننتظار حبنا." في نهاية المطاف، تحتاج ناير بأن "إحقاق مشروع التحرّر يعتمد على تغيير الظروف البنيوية العميقة، وليس تفعيل وكالة الفرد (أو شكل من أشكال المجموعات) على الذات" (Nair cited in Chavez 2013: 62). لن تهتز الظروف البنيوية ما لم نوازن بين التقاطعية والتوليف.

- Abu-Assab, N., Nasser Eddin, N., and Greatrick, P., 2017. *Conceptualising Sexualities in the MENA Region: Undoing LGBTQI Categories*. London: Centre for Transnational Development and Collaboration.
- Abu-Odeh, L., 2015. "Holier Than Thou?: The Anti-Imperialist versus the Local." *Open Democracy*. <https://www.opendemocracy.net/5050/lama-abu-odeh/holier-than-thou-antiimperialist-versus-local-activist> (last accessed 19 April 2017).
- Ahmed, S., 2000. *Strange Encounters: Embodied Others in Post-Coloniality*. Oxon: Routledge.
- . 2010. "Feminist Killjoys (and Other Willful Subjects)." *Polyphonic Feminisms: Acting in Concert* 8:3. [http://sfoonline.barnard.edu/polyphonic/print\\_ahmed.htm](http://sfoonline.barnard.edu/polyphonic/print_ahmed.htm) (last accessed 20 April 2017).
- Amar, P., 2011. "Middle East Masculinity Studies Discourses of 'Men in Crisis,' Industries of Gender in Revolution." *Journal of Middle East Women's Studies* 7, 36–70.
- . 2013. *The Security Archipelago: Human-Security States, Sexuality Politics, and the End of Neoliberalism*. Durham and London: Duke University Press.
- Assaf, G., and El-Fil, R., 2000. "Resolving the Issue of War Displacement in Lebanon." *Forced Migration review* 7, 31-33.
- Buzan, B., Wæver, O., and de Wilde, J., 1998. *Security: A New Framework for Analysis*. London: Lynne Rienner Publishers.
- Chavez, K.R., 2013. *Queer Migration Politics: Activist Rhetoric and Coalitional Possibilities*. University of Illinois Press.
- Cockburn, C., 1999. "Gender, Armed Conflict and Political Violence." Background paper presented at *The World Bank*, Washington DC, June 10 & 11, 1999. [repository.forcedmigration.org/pdf/?pid=fmo:5013](http://repository.forcedmigration.org/pdf/?pid=fmo:5013) (last accessed 20 April 2017).
- Czajka, A., 2012. "Discursive constructions of Palestinian Refugees in Lebanon: From the Israel-Hezbollah War to the Struggle over Nahr al-Bared." *Comparative Studies of South Asia, Africa and the Middle East* 32:1, 238–254.
- Dunne, B., 1998. "Power and Sexuality in the Middle East." *Middle East Report* 206, 8-11.
- El-Tayeb, F., 2011. *European Others. Queering Ethnicity in Postnational Europe*. Minneapolis: University of Minnesota.
- Éwanjé-Épée, F.B., and Magliani-Belkacem, S., 2013. "The Empire of Sexuality: An Interview with Joseph Massad." *Jadaliyya*, <http://www.jadaliyya.com/pages/index/10461/the-empire-of-sexuality-an-interview-with-joseph-m> (last accessed 21 April 2017).
- Gagné, M., and Qubaia, A., 2013. "The Delusions of Representing Male Homosexuality in Beirut." *Jadaliyya*. <http://www.jadaliyya.com/pages/index/15807/the-delusions-of-representing-male-homosexuality-i> (last accessed 18 April 2017).

- . 2014. "Sexualizing and Villainizing Male Syrian Refugees in Lebanon." *Muftah*. [https://muftah.org/sexualizing-and-villainizing-syrian-refugees/#.VMertP7F\\_T8](https://muftah.org/sexualizing-and-villainizing-syrian-refugees/#.VMertP7F_T8) (last accessed 17 June 2017).
- Graham, M., 2014. *Anthropological Explorations in Queer Theory*. Oxon: Routledge.
- Halabi, Z., 2004. "Exclusion and identity in Lebanon's Palestinian Refugee Camps: a Story of Sustained Conflict." *Environment and Urbanization* 16, 39-48.
- Haritaworn, J., 2012. "Colorful Bodies in the Multikulti Metropolis: Vitality, Victimology and Transgressive Citizenship in Berlin." In: Cotten, Trystan T. (Eds.), *Transgender Migrations. The Bodies, Borders, and Politics of Transition*. New York: Routledge.
- Joseph, S., 2005. "The Kin Contract and Citizenship in the Middle East." In: Friedman, Marilyn (Eds.), *Women and Citizenship*. Oxford: Oxford University Press.
- Knudsen, A., 2009. "Widening the Protection Gap: The 'Politics of Citizenship' for Palestinian Refugees in Lebanon, 1948–2008." *Journal of Refugee Studies* 22, 51–73.
- Makdisi, S., and El-Khalil, Y., 2013. "Lebanon: The Legacy of Sectarian Consociationalism and the Transition to a Fully-fledged Democracy." *Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs*. [https://www.aub.edu.lb/ifi/public\\_policy/rapp/Documents/working\\_paper\\_series/201303\\_01samir\\_makdesi\\_youssef\\_khalil\\_rapp\\_wp.pdf](https://www.aub.edu.lb/ifi/public_policy/rapp/Documents/working_paper_series/201303_01samir_makdesi_youssef_khalil_rapp_wp.pdf) (last accessed 17 June 2017)
- Mandour, S., 2013. "Potential Change in Media Discourse on Sexuality in Lebanon: Cinema Plaza and Beyond." *Reuters Institute for the Study of Journalism*, <https://reutersinstitute.politics.ox.ac.uk/sites/default/files/Potential%20Change%20in%20Media%20Discourse%20on%20Sexuality%20in%20Lebanon.pdf> (last accessed 09 March 2017).
- Massad, J.A., 2002. "Re-Orienting Desire: The Gay International and the Arab World." *Public Culture* 14:2, 361-385.
- . 2008. *Desiring Arabs*. Chicago: Chicago University Press.
- Milligan, M., 2014. "Making Sense of Tripoli I: The Security Trap or Conflating Cause and Effect." *Jadaliyya*. <http://www.jadaliyya.com/pages/index/20179/making-sense-of-tripoli-i-the-security-trap-or-con> (last accessed 21 March 2017).
- Nagel, J., 1998. "Masculinity and Nationalism: Gender and Sexuality in the Making of Nations." *Ethnic and Racial Studies* 21:2, 242–269.
- Peteet, J.M., 2005. *Landscape of Hope and Despair: Palestinian Refugee Camps*. University of Pennsylvania Press.
- Pratt, N., 2007. "The Queen Boat Case in Egypt: Sexuality, National Sovereignty and Security." *Review of International Studies* 33, 129-144.
- Puar, J.K., 2005. *Terrorist Assemblages: Homonationalism in Queer Times*. Duke University Press.
- . 2012. "I Would Rather Be a Cyborg than a Goddess: Becoming-Intersectional in Assemblage Theory." *Meritum Belo Horizonte* 8:2, 371-390.

- Rao, R., 2014. "The Locations of Homophobia." *London Review of International Law* 2:2, 169–199.
- . 2015. "Global Homocapitalism." *Radical Philosophy*, 194, 38-49.
- Ratele, K., 2014. "Hegemonic African Masculinities and Men's Heterosexual Lives: Some Uses for Homophobia." *African Studies Review* 57:2, 115-130.
- Raynbow Lebanon, 2013. Lebanese Broadcasting Corporation (LBC) News bulletin, 25 April 2013, <https://www.youtube.com/watch?v=UXfb40nRazA> (last accessed 18 April 2017).
- Roberts, R., 2011. "Palestinians in Lebanon: Refugees Living with Long-Term Displacement." *Journal of Refugee Studies* 24, 416-417.
- Shafie, G., 2015. "Pinkwashing: Israel's International Strategy and Internal Agenda." *Kohl: a Journal of Body and Gender Research* 1:1, 82-86.
- Turner, L., 2015. "Explaining the (Non-)Encampment of Syrian Refugees: Security, Class and the Labour Market in Lebanon and Jordan." *Mediterranean Politics* 20:3, 386-404.
- Yuval-Davis, N., 1997. "Women, Citizenship, and Difference." *Feminist Review* 57, 4-27.